علم اصول الفقه

عموم وخصوص ۱۱-۲-۹۶

۹۴

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

عموم وخصوص

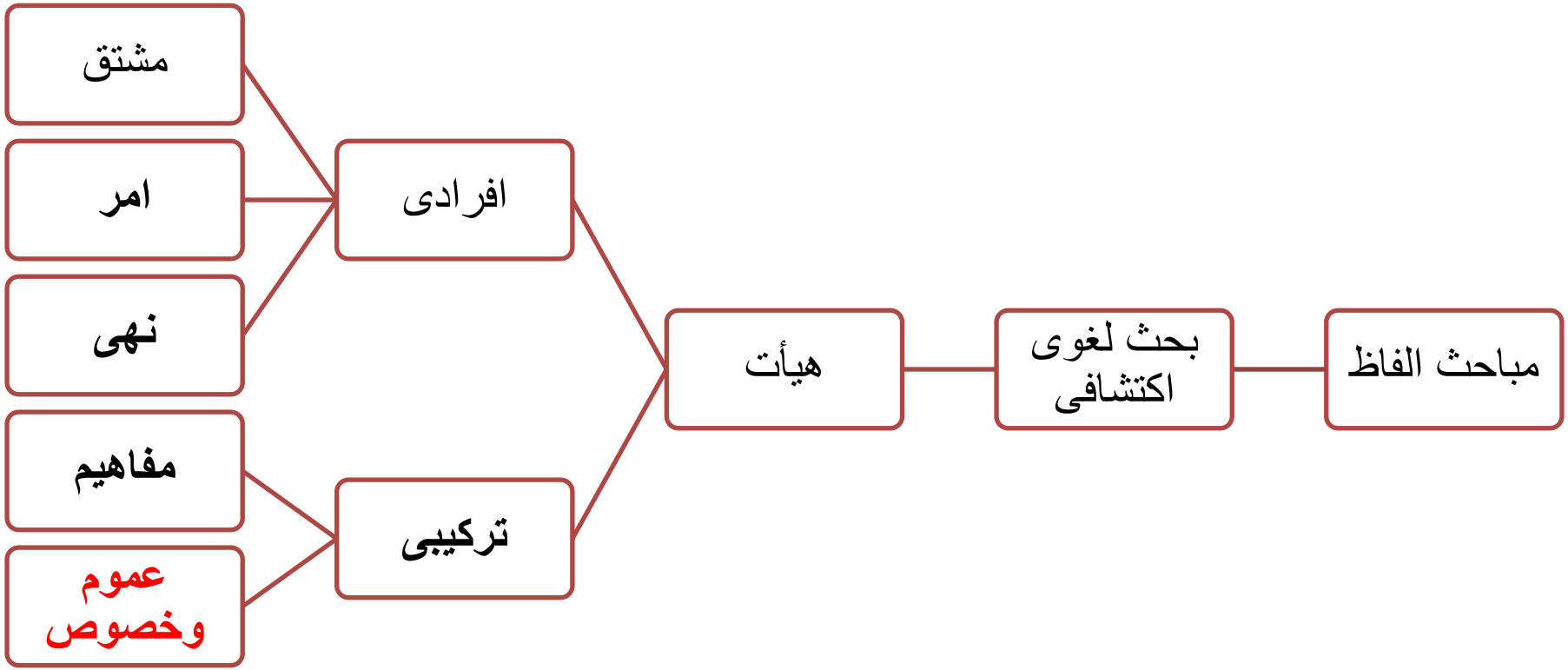
مشتق
امر
نهی
مفاهیم
عموم وخصوص
افرادی
ترکیبی
هیأت
بحث لغوی اکتشافی
مباحث الفاظ

عموم وخصوص

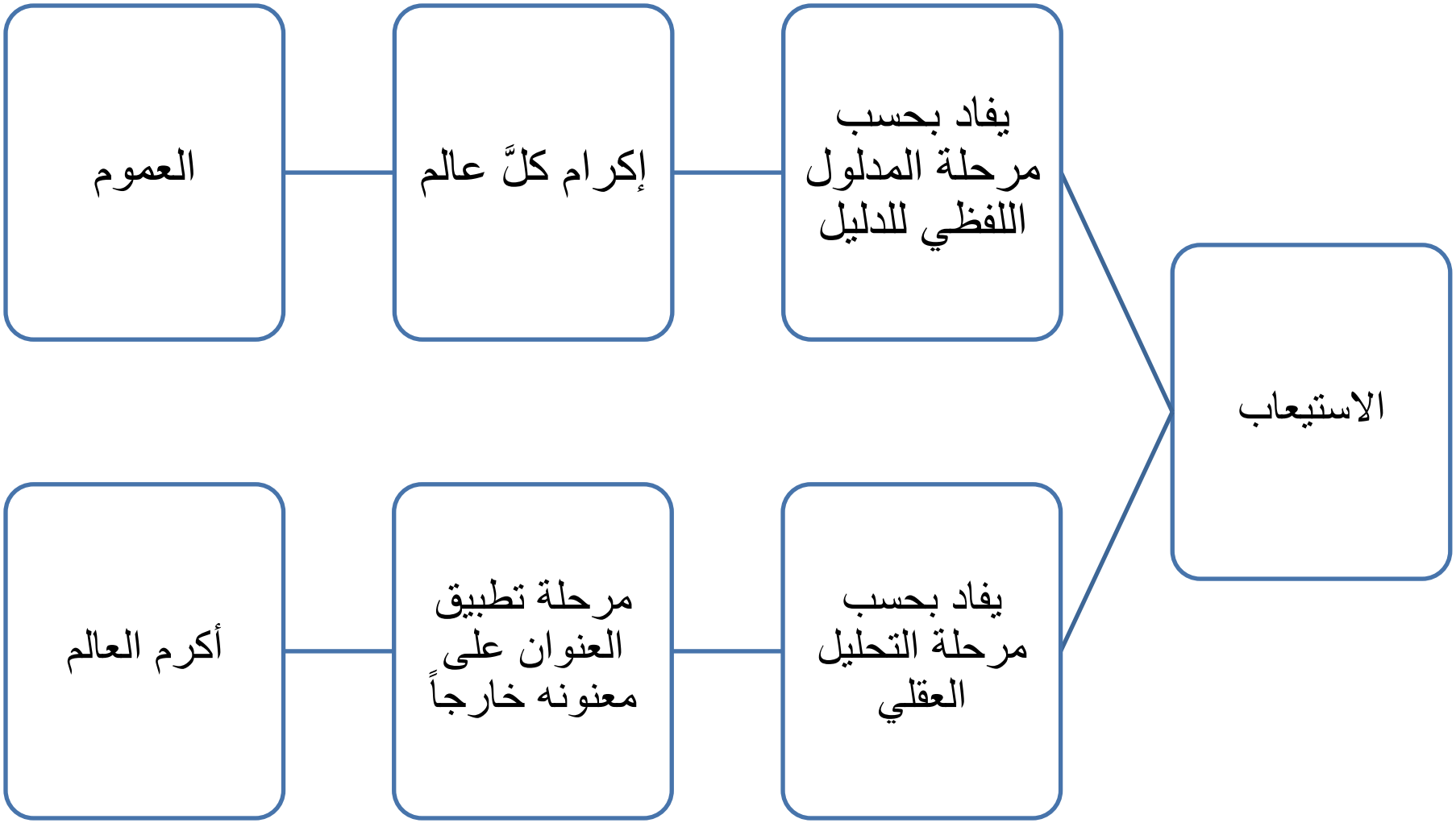

بحوث فى علم الأصول (الهاشمى) ج٣، ص: ٢١٩

عموم وخصوص

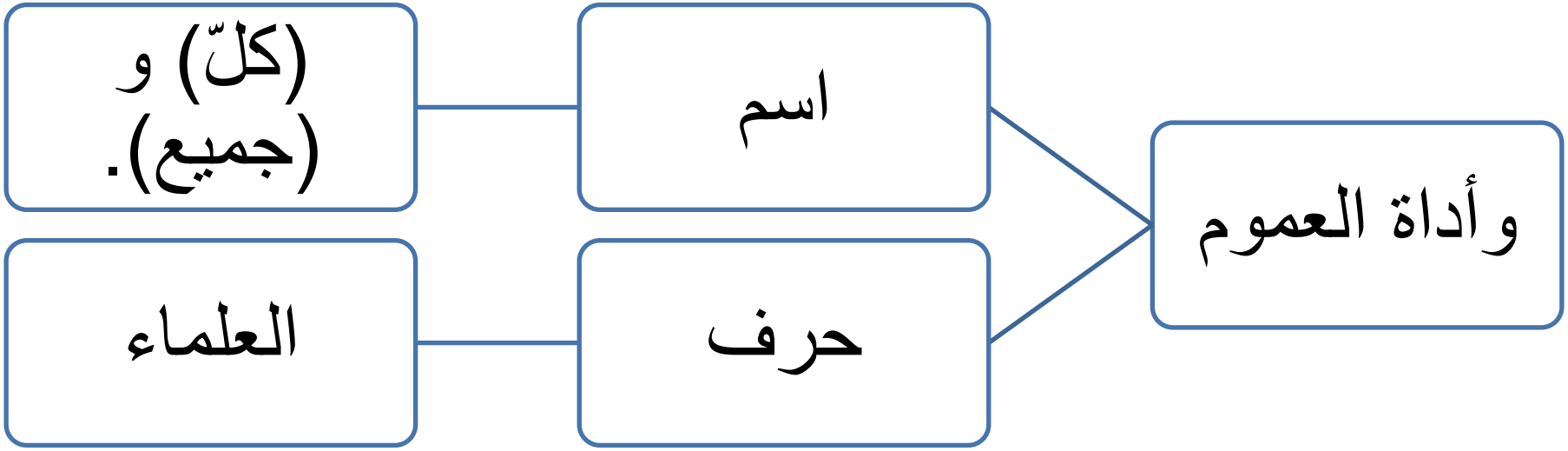

دروس فی علم الأصول، الحلقة الثالثة(موسوعة الشهيد الصدر ج۷)، ص: ۱۱۶

عموم وخصوص

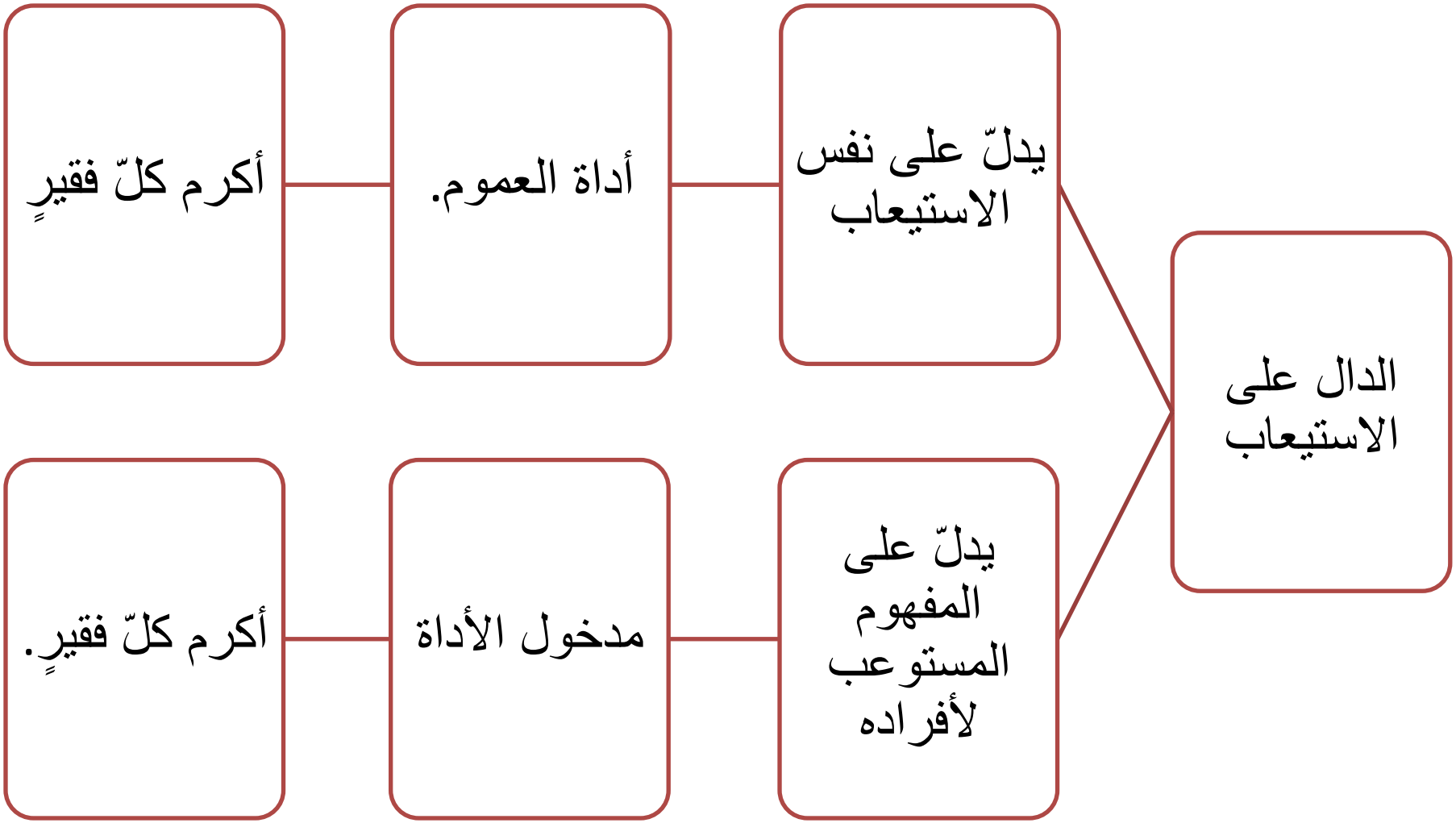

دروس فی علم الأصول، الحلقة الثالثة(موسوعة الشهيد الصدر ج٧)، ص: ١١٦

عموم وخصوص

- فالصحيح أنْ يقال فى تعريف العموم:
- انه عبارة عن استيعاب مفهوم وضعا لافراد مفهوم آخر سواء كان الاستيعاب ذاتيا فى المفهوم المستوعب أو بدال ثالث.

بحوث فى علم الأصول (الهاشمى) ج٣، ص: ٢٢٢

أقسام العموم

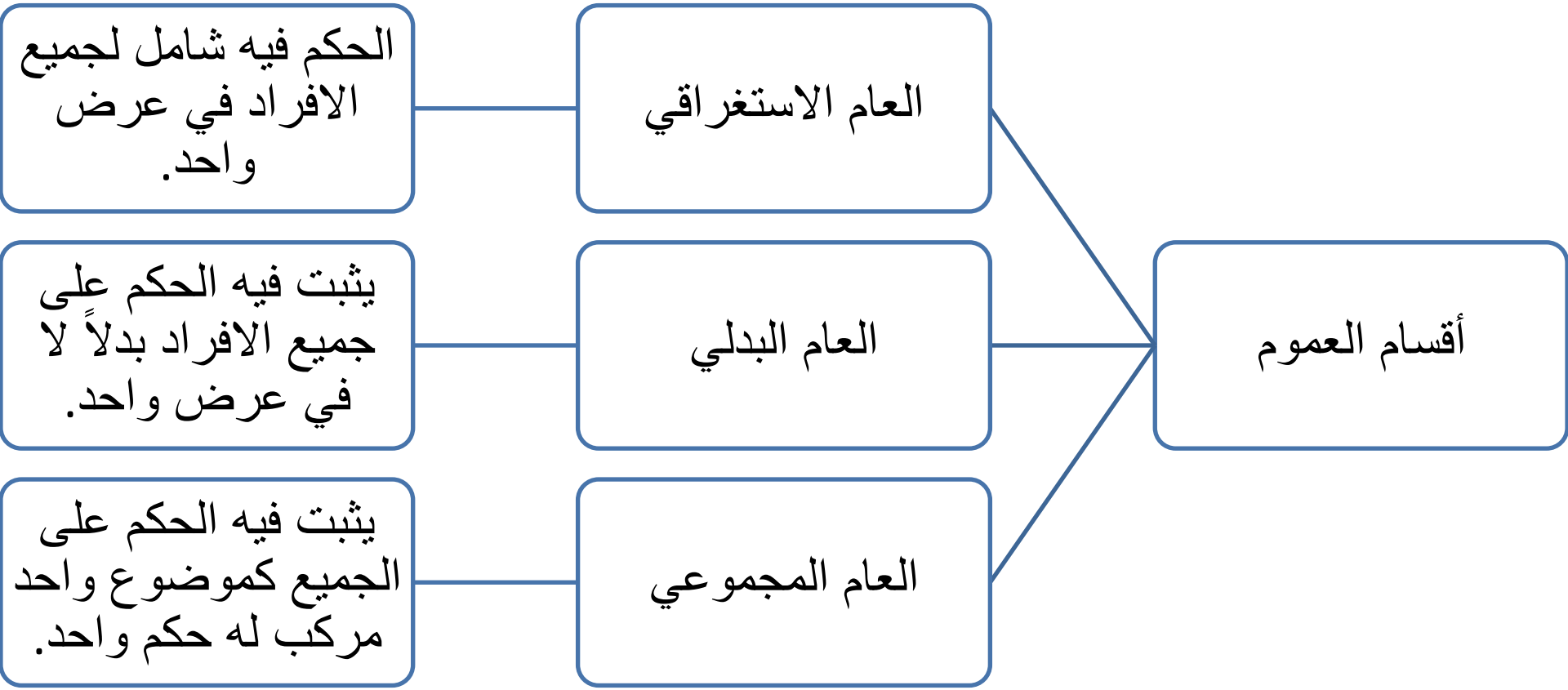

بحوث فى علم الأصول (الهاشمى) ج٣، ص: ٢٢٢

أقسام العام

- ثم الظاهر أن ما ذكر له من الأقسام من الاستغراقى و المجموعى و البدلى إنما هو باختلاف كيفية تعلق الأحكام به و إلا فالعموم فى الجميع بمعنى واحد و هو شمول المفهوم لجميع ما يصلح أن ينطبق عليه غاية الأمر أن تعلق الحكم به تارة بنحو يكون كل فرد موضوعا على حدة للحكم و أخرى بنحو يكون الجميع موضوعا واحدا بحيث لو أخل بإكرام واحد فى أكرم كل فقيه مثلا لما امتثل أصلا بخلاف الصورة الأولى فإنه أطاع و عصى و ثالثة بنحو يكون كل واحد موضوعا على البدل بحيث لو أكرم واحدا منهم لقد أطاع و امتثل كما يظهر لمن أمعن النظر و تأمل.

كفاية الأصول (طبع آل البيت) ؛ ص٢١٦

أقسام العموم

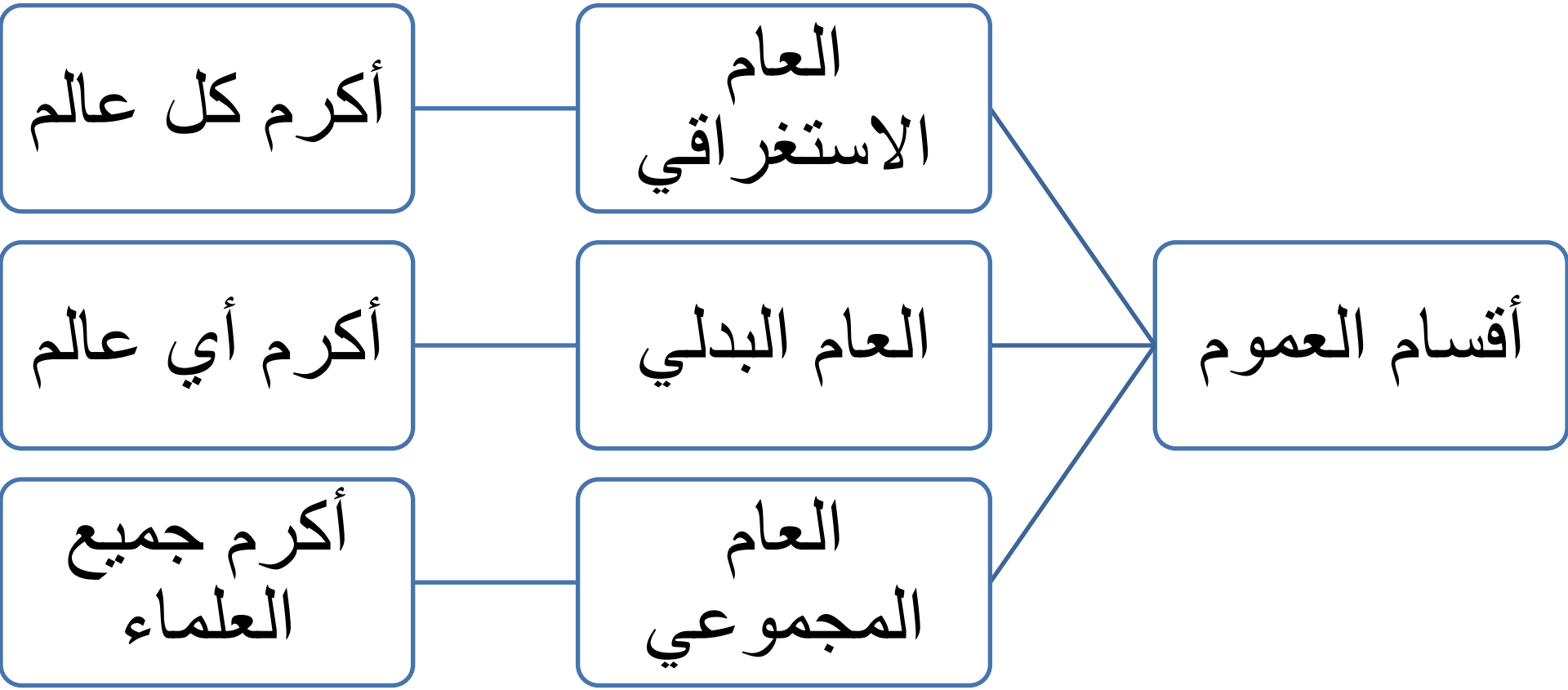

بحوث فى علم الأصول (الهاشمى) ج٣، ص: ٢٢٢

أقسام العموم

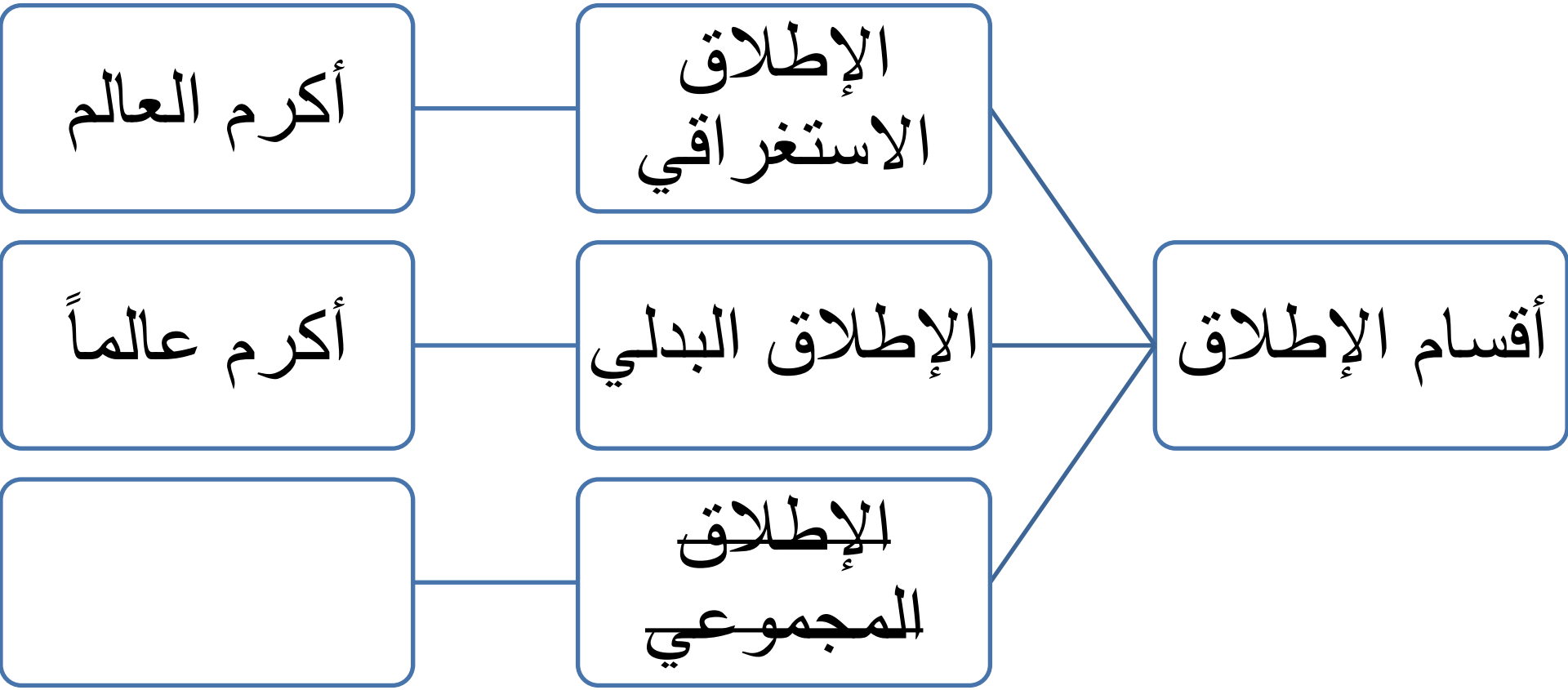

بحوث فى علم الأصول (الهاشمى) ج٣، ص: ٢٢٢

شمول افرادی و شمول اجزائی

- النقطة الخامسة: لا إشكال فی استعمال (كلّ) لاستيعاب الاجزاء تارة و استيعاب الافراد أخرى.
- و الأداة موضوعة فی المقامين لمعنی واحد هو واقع الاستيعاب و خصوصية كونه بلحاظ الاجزاء أو الافراد انما تستفاد بلحاظ المدخول.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۲۲۵

شمول افرادی و شمول اجزائی

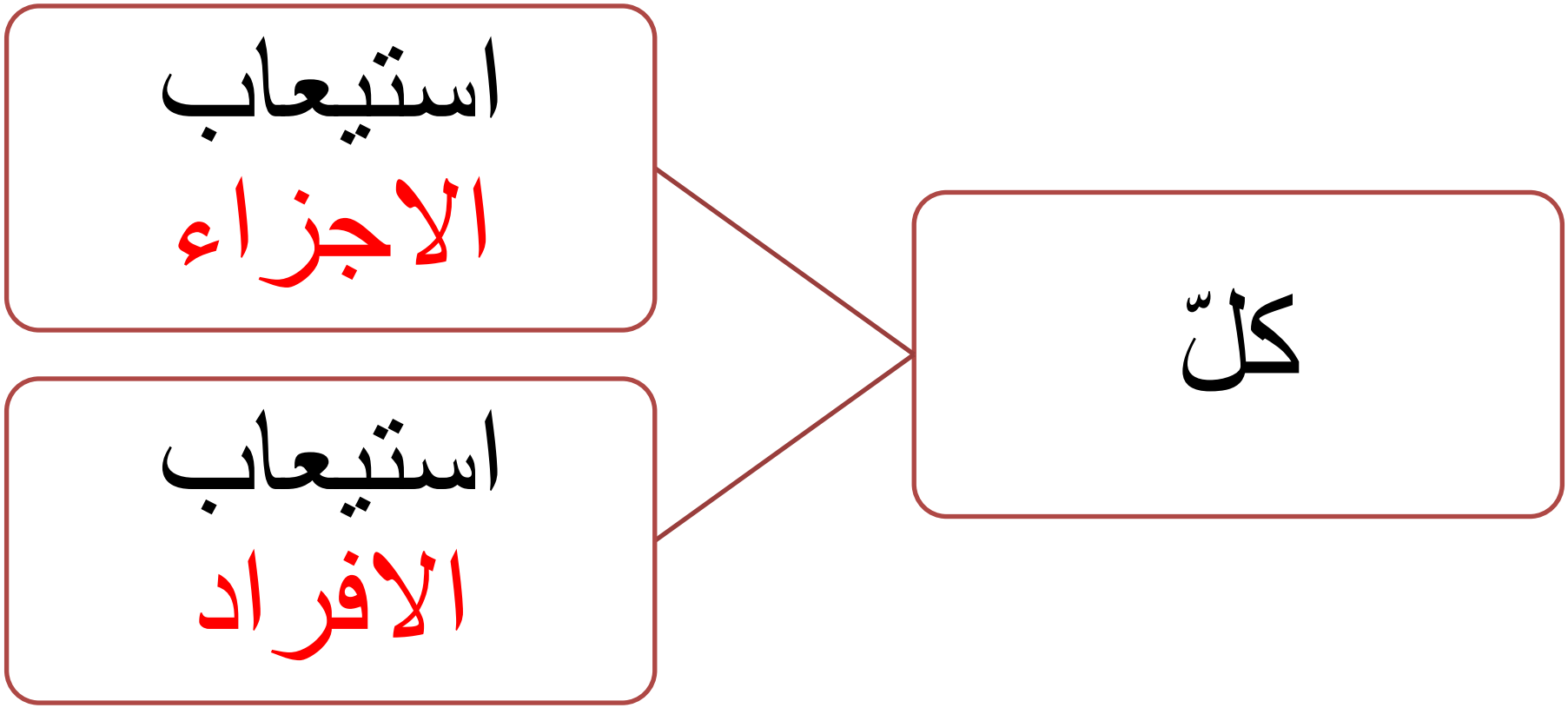

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۲۲۵

شمول افرادی و شمول اجزائی

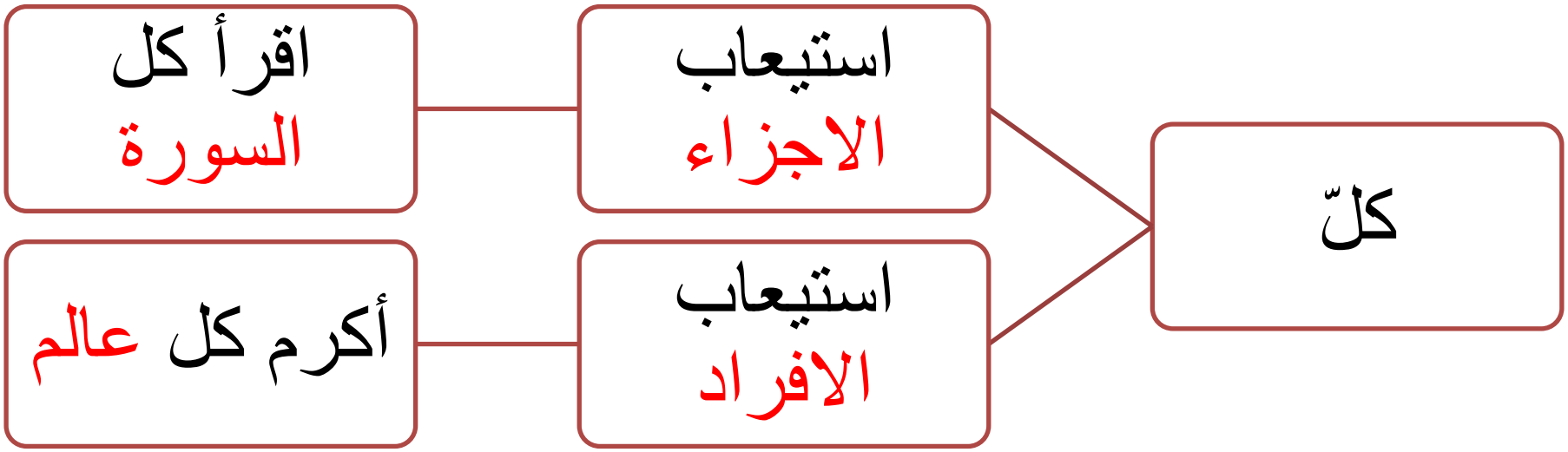

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۲۲۵

شمول افرادی و شمول اجزائی

- و قد حاول المحقق العراقی (قده)، علی ما یستفاد من کلامه أنْ یفسر ذلک علی أساس انَّ اللام وضعت بطبعها للعهد و التعیین و هو ینافی التعدد الأفرادی و لذلک إذا ما انسلخ اسم الجنس عنها أمکن إفادة استیعاب الافراد.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۲۲۵

أقسام العموم

- و انّما الامتياز بين البدلىّ و غيره بلحاظ خصوصيّة مدخوله من كونه [نكرة] أو جنسا، فانّ فى النكرة اعتبرت جهة البدليّة دون الجنس، إذ صدقه على مصاديقه ليس إلّا عرضيا فى قبال النكرة [غير] الصادقة على مصاديقه إلّا بنحو التبادل، و حينئذ فالاستيعاب [الوارد] على النكرة لا يفيد إلّا الاستيعاب للمصاديق بنحو التبادل، بخلاف الاستيعاب الوارد على الجنس فانّه لا يكون إلّا استيعابا عرضيّا، فامتياز العموم الاستغراقى مثلا [عن] البدلى ليس إلّا من جهة خصوصية فى المدخول لا من جهة [خصوصية] فى العموم.

مقالات الأصول ؛ ج١ ؛ ص ٤٣٠

شمول افرادی و شمول اجزائی

- و فیه:
- أولاً- انَّ الملحوظ هو استیعاب الافراد دائما فی موارد دخول کل علی المنکر مع انَّ المانع لو کان هو اللام کان اللازم وقوع کلا الاستیعابین فیه.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۲۲۵

- معجم مقائيس اللغة؛ ج٥، ص: ١٢٢
- فأمَّا كُلّ فهو اسمٌ موضوع للإحاطة مضافٌ أبداً إلى ما بعده. و قولهم الكُلّ و قام الكُلّ فخطأ، و العربُ لا تعرفه.

شمول افرادی و شمول اجزائی

- و ثانیاً- انَّ المراد من التعیین إنْ کان مطلق التعیین المساوق مع التعریف فمن الواضح انه لا ینافَی مع التعدد الأفرادی کما فی المعرف بلام الجنس،
- و إنْ کان المراد التعیین العهدی خاصة فاستفادة الاستیعاب الأجزائی لیسَت مختصة به بل هو جار فی کل موارد المعرفة کما فی قولک (قرأت کلَّ کتابک.(

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۲۲۵

شمول افرادی و شمول اجزائی

- و الصحیح فی تعلیل هذه الظاهرة أنْ یقال: بأنَّ الأصل الأولی یقتضی أنْ یستفاد من کل الاستیعاب بلحاظ اجزاء المدخول لأنَّ المفهوم المدخول علیه کل سواءً کان مفرداً أو جمعا تکون دلالته علی اجزائه ثابتة بمقتضی إطلاقه الأولی،
- و امّا ملاحظة الافراد منه فبحاجة إلی مئونة دال آخر و لو من قبیل تنوین التنکیر الدال علی البدلیة المساوق مع الانتشار و الإشارة إلی الافراد علی سبیل البدل و لهذا کان قرینة علی انَّ التکثر الملحوظ فیه و الّذی یراد إفادة الاستیعاب بلحاظه ببرکة الأداة انما هو الافراد لا الاجزاء.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۲۲۵